الفصل الثالث

حكومة بدرخان الكردية
والصراع الكردي ـ الآشوري
1847 ـ 1843

ينتمي الأمير بدرخان عبد الخان إلى السلالة العزيزية البدرخانية، التي كانت تحكم إمارة بوتان لأكثر من خمسمائة سنة، وكان موقع هذه الإمارة في المنطقة المحصورة بين بوتاتن صو (أحد روافد نهر دجلة) غرباً، ونهر دجلة شرقاً في جنوب ولاية الموصل ـ في المنطقة المعروفة اليوم بمدينة الجزيرة في كردستان في تركيا ـ . كان مؤسس هذه الإمارة هو عبدالعزيز بن عمر الكامدي الذي يعدّ من أحفاد القائد المسلم الشهير خالد بن الوليد. إلاّ أنّ بعض الكتاب الكرد المعاصرين يرجعون أصل العائلة البدرخانية إلى قرية أزيزان الكردية، القريبة من مدينة جزيرة ابن عمر. ويعتقد المؤرخ الروسي فلاديمير مينورسكي بأنّ أصل العائلة يعود إلى القبائل اليزيدية الكردية التي اعتنقت الإسلام[1].

استطاع الأمير بدرخان لعوامل تتعلق بشخصيته الجذابة، وبفعل الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية المساعدة توحيد العشائر الكردية، الساكنة داخل الدولة العثمانية والإيرانية في دولة فيدرالية كردية، بحيث امتدت سلطة هذه

(1) البدليسي، شرف خان. **شرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية**، ص320؛ وانظر: Noel Diary, pp. 1-2, Hartmann, *«Djazirat B. Omar»* Encyclopedia of Islam.

الدولة جنوباً إلى ضواحي مدينة الموصل، وشرقاً إلى مدينة سنندج في إمارة أردلان الكردية في إيران شمالاً، إلى مدينة وان في جنوب شرق تركيا، وأبواب مدينة دياربكر.

شخصية الأمير بدرخان

كان الأمير بدرخان شخصية قيادية من الطراز الفريد، إذ جمع في شخصيته الجذابة مقومات القائد السياسي والإداري، ويكتب الدكتور وادي جويدة في أطروحته للدكتوراه عن القضية بإسهاب عن شخصية الأمير بدرخان، إذ يقول: «إنّ الأمير كان له «كارزماتية الشخصية» الجذابة والتاريخية. وليس هناك أيّ شك في أنّ بدرخان أعظم شخصية تاريخية كردية»[2].

ويضيف الدكتور جويدة قائلاً: «إنّ الأمير بدرخان كان له اعتقاد راسخ بأنّ الله اختاره لقيادة المسلمين الكرد نحو الوحدة وتحريرهم من ظلم حكام العثمانيين»[3].

يبدو أنّ الإسلام باعتباره عقيدةً وديناً كان له الأثر البالغ في شخصية الأمير بدرخان، يقول المنصران (المبشران) مستر رايت ومستر بريد الأمريكيان اللذان قضيا أكثر من شهرين في ضيافة الأمير بدرخان ما يلي: «إنّه رجل تقي يقضي الكثير من الوقت في العبادة والذكر، ونراه أحياناً، حتى في وضح النهار، وأثناء ممارسته لواجباته كمسؤول دولة، يغرق في الذكر والعبادة»[4].

كان للعلماء دور بارز في حكومة بدرخان الكردية، ولم يحكم بدرخان في مسألة من المسائل إلا بعد استشارة العلماء في إدارته.

يكتب الباحث والرحالة والدبلوماسي الإنكليزي هنري لايارد الذي زار

---

(2) W. Jwaideh *(Kurdish Nationalist Movement)* Syracuse Univ. 1960, pt. 1, pp. 184.

(3) Ibid., p. 185.

(4) Missionary Herald, XLII No. 11. November 1846, pp. 379, Letters from Mr. Wright and Mr. Breath.

مدينة جزيرة ابن عمر (عاصمة إمارة بوتان) في سنة 1843م؛ أنّ الأمير «واقع تحت تأثير علماء الدين وسيطرتهم»، وأنّ حرب الأمير بدرخان مع الآشوريين كانت ـ حسب رأي لايارد ـ بسبب تعصّبه الديني وسطوة علماء الدين عليه، ويذكر من هؤلاء المقربين إلى بدرخان عالماً اسمه الشيخ طاهر[5]. ويبدي المنصّر الأمريكي دكتور جرانت الذي زار دولة الأمير بدرخان العديد من المرات رأياً مماثلاً، إذ يقول: «إنّ الأمير بدرخان كان محاطاً بطبقة من العلماء وشيوخ الطريقة الذين يحظون باحترامه الشديد»[6]. ويتجلى الدول القيادي للعلماء في حكومة بدرخان الكردية في البيان الذي أصدره مؤتمر علماء كردستان المنعقد في منطقة أرومية (كردستان ـ إيران) بعد سقوط الدولة الكردية بقيادة الأمير بدرخان، حيث حمّل البيان المذكور الآشوريين وأعداء الإسلام من المنصرين مسؤولية هزيمة الأمير بدرخان[7]. حرص بدرخان أيام حكمه على كسب ودّ الجماهير الكردية، وذلك بتحقيق الرفاهية العامة داخل دولته، ولأجل تحقيق ذلك انتهج بدرخان نهجاً مشابهاً لسلوك الكثير من القادة التاريخيين، خاصة الخلفاء الراشدين وصلاح الدين الأيوبي، وذلك في حرصه على تطبيق العدالة الاجتماعية بين رعاياه. قام الأمير بدرخان بتوزيع الأراضي على الفقراء من الفلاحين، كما أزال الكثير من الضرائب التعسفية التي فرضتها الحكومة العثمانية على كاهل الفلاحين... يقول المنصّر الإنكليزي مستر رايت: اعتاد الأمير على عقد اجتماعات دورية في مدينة جزيرة ابن عمر، ويحضر فيها الفقراء والمحتاجون، ويعرضون مطالبهم مباشرة على الأمير الذي يعطي كلّ ذي حاجة حاجته، وكل ذي طلب طلبه. وقد شجّع الأمير الأمراء الكرد الآخرين باتباع المعاملة نفسها مع الجماهير. لذلك شاع بين الناس اعتقاد بأنّ «الله (سبحانه وتعالى) قد أرسل إليهم بدرخان لينقذهم» من الظروف الاجتماعية

---

(5) H. Layard. *Nineveh and Its. Remains* (New York: 1850), p. 183).

(6) (Missionary Herald. *Letter from D. Grant XXXIX*, No. 11, November, 1843, pp. 434).

(7) (British Documents on Foreign Affairs, *the Ottoman Empire* 1860-1880 (University Publications of America) 1984, p. 291. *Telegram* No. 113, June 2/ 1848).

والسياسية المزرية التي خلفتها الإدارة العثمانية في كردستان[8].

وكان بدرخان صارماً وحازماً في تطبيق القوانين الإسلامية الخاصة بالحدود (العقوبات) داخل إمارته. يبدي الزوار والمنصرون الذين زاروا دولة بدرخان دهشتهم وإعجابهم، بالحزم الذي اتصفت به شخصية بدرخان. يقول مستر رايت «سافرنا عدّة أميال في كردستان، ولم نلحظ إلا الأمن والاستقرار والازدهار في الحياة الاقتصادية، وكنّا ننام أحياناً في العراء غير خائفين من اللصوص والقتلة الذين سمعنا بوجودهم داخل الأقاليم العثمانية». ويضيف مستر رايت: «المرتكب للجريمة في هذه البلاد لا يفلت اليوم من العقاب الصارم». وقد خلت منطقة كردستان من المحسوبية والمنسوبية والفساد التي تعبث بباقي أجزاء الدولة العثمانية. ويختم مستر رايت قوله: «في أحد الأيام كنا مع الأمير بدرخان وجلب أمامه سارق، فبعد أن ثبتت إدانته أمر بقطع يده اليمنى فوراً. وهذا سرّ الأمان»[9].

كما ينقل الباحث الروسي ن.خالفين عن ج. ديتللو الذي زار إمارة بوتان أيام حكم الأمير بدرخان قوله بوجود الأمان والاستقرار التام في المنطقة. وينقل عن السيد ديتللو الملاحظة التالية: «بإمكان الصبي أن يسير في مملكة بدرخان وضح النهار، وفي يده الذهب بدون أيّ خوف». أدّى ذلك إلى هجرة الكثير من الكرد إلى إمارة بوتان، وكان الأمير بدرخان يقوم، في العادة، بإعطاء كلّ مهاجر قطعة من الأراضي الزراعية، وبالمقابل يدفع المهاجر ثلث قيمة المحصول إلى بيت المال، كما يشترط عليه أن يملك فرساً وسلاحاً، ويكون على أهبة الاستعداد للدفاع عن الإمارة، وبذلك شكّل الأمير مجتمعاً مكتفياً بذاته من الناحية التمويلية[10].

كما اتّصفت سياسة الأمير بدرخان مع أمراء الكرد بالحكمة وبُعد النظر، إذ كان الأمير مدركاً أنّ للأمراء الكرد مكانة خاصة في نفوس أتباعهم في إماراتهم،

---

(8) Mr. Wright, p. 381.

(9) Ibid., pp. 381-382.

(10) ن. خالفين. **الصراع على كردسان**، الترجمة الكردية، السليمانية: ص77-79.

وأنّ محاولة إلحاق هذه الإمارات بدولته، بالقوة، كان من الممكن أن تؤدّي إلى حرب أهلية، وتضعف الجميع، وتقوي الخصم (السلطة المركزية في استنبول)، ومن أجل ذلك حاول كسب ودّ رؤساء العشائر والإمارات الكردية بالهدايا، ودعوته لهم إلى عاصمة دولته، وعقده معهم اتفاقية سميت بـ«الحلف المقدس».

يروي رايت أنّ الدول الكردية كثيراً ما يتسارعون إلى جزيرة ابن عمر، لتقديم الطاعة والولاء والهدايا إلى الأمير بدرخان، وكان العلماء ورؤساء العشائر يرون الشرف الكبير في حضور مجلسه. وقد استطاع بدرخان كسب قلوب رؤساء الكرد بسمو أخلاقه وشجاعته وكرمه[11]. وبذلك استطاع بدرخان تأسيس حكومة فيدرالية تخضع لها معظم المناطق الكردية، الواقعة ضمن الدولة العثمانية والدولة الإيرانية بدون إراقة الدماء. وقد امتدّ نفوذ هذه الدولة الكردية جنوباً إلى أطراف مدينة الموصل وديار بكر، وشرقاً إلى مدينة سنندج وشمالاً إلى وان.

العوامل الإقليمية في ظهور بدرخان

شهدت الفترة 1816 ـ 1847م من تاريخ الدولة العثمانية تغييرات جذرية في تركيبتها الإدارية والعسكرية والسياسية الخارجية، وكانت هذه التغييرات بمجملها عاملاً مساعداً لظهور الأمير بدرخان، وساهم في ذلك السلطان محمود الثاني (1803 ـ 1839م) الذي سعى لتحويل الدولة العثمانية إلى دولة مركزية قوية على الطراز الغربي، وذلك بإلغاء نظام اللامركزية، وترسيخ سلطات الأجهزة الحكومية المركزية داخل الأقاليم. فاقتضت هذه السياسة إلغاء نظام الإنكشارية الذي كان عماد الجيش العثماني لعدّة قرون. وارتكب السلطان محمود الثاني خطأً قاتلاً، عندما جاء أمره بتدمير القوة الانكشارية قبل تطوير جيشه الجديد المسمى بـ(القوة المحمودية المنصورة) والذي أسسه على أسس غربية. لذلك خلق ذلك الفعل فراغاً عسكرياً استغله الكثير من ولاة الأقاليم لإعلان استقلالهم، وقيام الروس باحتلال أجزاء واسعة من الدولة العثمانية في آسيا

(11) Mr. Wright, p. 381.

الوسطى ومنطقة قفقاس. ظهر في الفترة 1812 ـ 1839م محمد علي في مصر كقوة إقليمية تتحدّى السلطة العثمانية، وظهرت قوة المماليك في العراق، وانفصلت ولايات شمال أفريقية عن الدولة العثمانية أيضاً.

كما تركت هذه التغيرات في الدولة العثمانية آثارها في كردستان، ففي عام 1838م خاض إبراهيم باشا قائد جيش محمد علي باشا الوالي المصري حرباً ضد القوات العثمانية في بلاد الشام والأناضول الشرقية؛ إذ هزمت القوات العثمانية على يد القوات المصرية. علماً أنّ الدولة العثمانية لم تملك قوة كافية لمواجهة قوات إبراهيم باشا، فطلب لذلك من الأمير بدرخان تجهيز جيش للتصدي لقوة محمد علي، غير أنّه تبيّن لبدرخان والأمراء الكرد ضعف الدولة العثمانية، وضرورة أخذ زمام المبادرة بأيديهم للدفاع عن كردستان، وذلك بتوحيد قواهم[12].

وقد تركت التغييرات الإدارية داخل الدولة العثمانية التي سمّيت بالتنظيمات آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الكردية؛ ففي الفترة 1812 ـ 1843م، أرسلت الدولة العثمانية جيشاً جراراً بقيادة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) السابق، رشيد باشا، ومحمد إينجه بيرقدار باشا الوالي المعين لكردستان، من أجل إنهاء حكم الإمارات الكردية في جنوب وشرق الأناضول وولاية الموصل. فاستطاعت القوات العثمانية القضاء على إمارة بهدنيان سوران وبابان في شمال العراق، كما أحكمت القوات العثمانية سيطرتها على المناطق الكردية في كردستان تركيا بحيث لم تبق قوة كردية ذات شأن يذكر إلا قوة الأمير بدرخان في إمارة بوتان. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجّه أنظار أمراء الكرد في جميع كردستان جميعها إلى الأمير بدرخان لقيادتهم ومساعدتهم من أجل إعادة نفوذهم داخل إماراتهم. علماً أنّ قرار السلطان محمود الثاني (ومن ثم سلطان عبدالمجيد وعبد العزيز) في القضاء على الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي؛ كان مخالفاً للعرف الذي ساد داخل الدولة العثمانية، لأربعة قرون مضت.

(12) Noel Diary, p. 129.

من الجدير بالذكر، أنّه في عام 1516م، وقّع الأمراء الكرد والدولة العثمانية على اتفاقية مكّنت الدولة العثمانية بموجبها من إلحاق كردستان الكبرى سلمياً بممتلكات الدولة العثمانية، مقابل احتفاظ الكرد بإماراتهم وحكوماتهم ذات الحكم الذاتي. وأدّى اختفاء الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المنطقة. فقد عيّنت الدولة العثمانية مسؤولين وموظفين من الأتراك الفاسدين وغير الأكفاء لإدارة المنطقة. وكانت سلطة هؤلاء غالباً ما تقتصر على المدن، أما منطقة الريف الكردي فتركت بلا سلطة ولا قانون؛ لذا أصابها الخراب والعبث. تعرض الفلاحون الكرد فيها إلى الاستغلال المزدوج من قبل الموظفين ورؤساء العشائر الكردية[13].

وقد أدّى تطبيق سياسة «الالتزام» في جمع الضرائب من الفلاحين إلى تدهور ملحوظ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كردستان، فبموجب هذه السياسة كانت الدولة العثمانية تقوم على تأجير عملية جمع الضرائب وإسنادها إلى ملتزمين. إذ يقوم هؤلاء الأُجراء بالاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الضرائب لأنفسهم، مقابل خدماتهم في جمع الضرائب للدولة. وكانت كمية من الضريبة ترهن سنوياً إلى هؤلاء الملتزمين الذين كانوا غالباً من الأغنياء، أو المسؤولين السابقين في الدولة. امتاز هؤلاء الملتزمون بالفضاضة والجشع غير المحدود، إذ كانوا يحاولون جمع أكبر كمية ممكنة من الضرائب والمحاصيل من الفلاحين، الذين كانوا يعيشون في حالة من الفقر المدقع. ومن لم يستطع دفع الضرائب؛ فكان يضرب أو تؤخذ أمواله عنوة، أو يضطر إلى ترك مزرعته، وهذا ما أدّى إلى تدنٍ شديد في الزراعة.

كما ظهرت في القرن التاسع عشر داخل الدولة العثمانية سياسة مدمّرة أخرى، ألا وهي سياسة تأجير المناصب الحكومية الإدارية؛ إذ يقوم أحد أعضاء المؤسسة العسكرية، بشراء منصب حكومي، في إحدى المقاطعات العثمانية،

(13) M. Van Bruinessen. *Agha, Sheikh and State Utercht*. 1978, p. 221; an Bruinessen, pp. 226-227.

ولمدة سنة أو سنتين، وفي الغالب يقوم أحد التجار في استنبول بدفع ثمن الوظيفة، بدلاً من صاحب الوظيفة، ثم يقوم الموظف الذي اشترى منصبه باتّباع الأساليب القاسية والاستغلالية لجمع الضرائب والرسوم الحكومية، وذلك لدفع قسم منها للحكومة، وقسم منها للتاجر الذي ساعده في شراء المنصب، ويدّخر الجزء الآخر من أجل الإثراء الشخصي. وبما أنّ طبيعة عمل هؤلاء الموظفين كانت مؤقتة، لذلك لم يهتم هؤلاء الموظفون بحالة الناس الاجتماعية والاقتصادية، وقد تمخّض عن ذلك انخفاض شديد في مستوى الحياة المعاشية، واختلال في مردود الزراعة والتجارة، وتكرار حالات المجاعة والكوارث والأمراض. وكانت حال المناطق الكردية أسوأ ما يكون خلال هذه الفترة[14].

لهذه الأسباب، لم يكن من الغرابة أن يتجه الكرد وأمراؤهم إلى بدرخان لقيادتهم في هذه الظروف العصيبة، أضف إلى ذلك أنّ الامير بدرخان كان يعدّ العدّة لتكون إمارته مقر التحدّي للسلطة العثمانية، منذ زمن.

بدأ الأمير بدرخان منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بتأسيس مقومات الدولة العصرية، وذلك بتأسيس مصانع للأسلحة والعتاد وبناء المؤسسات التعليمية، وإرسال الطلبة إلى الخارج للتزود بالخبرات الفنية[15]. يذهب معظم الكتّاب الكرد المعاصرين وقسم من المستشرقين إلى القول بأنّ حركة بدرخان كانت حركة قومية تهدف إلى تحرير كردستان من النير القومي التركي الممثل بالدولة العثمانية؛ والملاحظ أنّ الكتّاب الكرد بنوا تقييمهم لحركة بدرخان بصورة رئيسية على الملاحظات التي وردت في الكتيب الصغير الذي كتبه الأمير جلادت بدرخان (حفيد الأمير بدرخان) باسم القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم في العشرينيات من القرن العشرين.

علماً أنّ الأمير جلادت لم يكن مولوداً في أيام ثورة جدّه، وأنّه قيّم

(14) جليلي، جليل. **من تاريخ الدول والإمارات الكردية في الإمبراطورية العثمانية**، دمشق: الترجمة العربية، 1987، ص116-117.

(15) شيركو، بيله ج. شيركو. **القضية الكردية**، بيروت: 1956، الترجمة العربية، ص50-52.

الأحداث برؤيته القومية[16]. إلا أنّ الدكتور وادي جويدة الذي أعدّ دراسة وافية عن حركة بدرخان لا يشارك الكتّاب الكرد في الاعتقاد بأنّ حركة بدرخان كانت حركة قومية، ويرى أنّها كانت حركة تقليدية ذات أهداف إقليمية محدّدة؛ ويشاركه في هذا الرأي الأستاذ الباحث مارتن فان برونسن في بحثه القيّم عن الكرد.

يرى الأستاذ برونسن أنّ حركة بدرخان تقع ضمن الحركات التي قامت في القرن التاسع عشر في الأقاليم العثمانية، خاصة الكردية منها، وجاء ذلك بفضل جهود النخب التقليدية للدفاع عن مصالحها، المهدّدة من قبل السلطة المركزية. ويذهب برونسن إلى القول: «ليس هناك في المصادر المكتوبة أيام بدرخان أيّة إشارة إلى وجود أهداف قومية لحركته»[17].

يميل كاتب هذا المقال إلى رأي الأستاذين جويدة وبرونسن في التأكيد بأنّ حركة بدرخان كانت نتيجة لمحاولات الدولة العثمانية إزالة الإمارات الكردية ذات الحكم الذاتي. والآن بعد ظهور الوثائق الروسية والعثمانية الخاصة بالقرن الماضي، ليس هناك حتى الآن أيّة إشارة مكتشفة، في هذه الوثائق، تؤكّد وجود هذه النزعات، حتى في الوقت الذي كان بدرخان الحاكم الفعلي لمعظم كردستان العثمانية، لذلك استمر اسم السلطان يذكر مع اسمه في خطب الجمعة في معظم الدول والحكومات الكردية، ذات الحكم الذاتي، والتي قضت عليها الدولة العثمانية في اتفاقية 1516م بين أمراء الكرد والعثمانيين. وفي عام 1846م مثلاً، صرّح الأمير بدرخان للمنصرين الأمريكان أنّه لا زال يحترم السلطان العثماني ولم يخل بوعوده معه[18].

إنّ مثل الأمير بدرخان في سعيه لبناء دولة عصرية مستقلة في كردستان كمثل والي مصر محمد علي باشا، ومثل داود باشا المملوكي حاكم العراق. ففي جميع هذه الحالات يحاول هؤلاء الولاة المستنيرين والأكفياء بناء قوة

(16) شيركو. **القضية الكردية**، مرجع سابق، ص50-60.

(17) Van ruinessen, pp. 226-227.

(18) Wright, pp. 381.

إقليمية مستقلة فعلياً ـ وإن لم يكن اسمياً ـ عن سلطة الدولة العثمانية؛ ولكن كما لا نستطيع أن نعدّ محمد علي باشا الألباني (ويقول بعضهم بأصله الكردي) رائد القومية العربية، وكذلك لا نستطيع أن نعدّ داود باشا القادم من قفقاس رائد العروبة في العراق، وكذلك فالحال نفسها مع الأمير بدرخان.

أسباب سقوط حكومة بدرخان

هناك عدّة أسباب لسقوط حكومة بدرخان الكردية، ولعلّ الصراع بين الكرد والآشوريين كان العامل الحاسم والمباشر وراء ذلك، وأدّت بريطانيا والمنصرون الإنكليز والأمريكان والفرنسيون دوراً ملحوظاً في تأجيج هذا الصراع وتحريكه، وذلك من أجل إيجاد أعذار للتدخل العثماني ـ البريطاني، لإنهاء حكم بدرخان المستقل في كردستان.

الصراع الكردي ـ الآشوري

سكن الآشوريون (النسطوريون) والكلدان مع الكرد في ولاية حكاري وبوتان وولاية الموصل لمئات السنين، وامتازت العلاقات بين هذه الشعوب بالاحترام المتبادل والسلام. فالشعب الآشوري شعب عريق وحيّ وشجاع، وله طبيعة الشعوب القبلية الجبلية المولعة بالحروب؛ لذلك يرى بعض الباحثين أنّ الكلدان هم من القبائل الكردية التي تنصّرت. ومهما يقال في أصل هذه الشعوب التي سكنت تلك المنطقة لمئات السنين، فإنّ أوجه التشابه بينها عديدة.

أعطى الحكم العثماني الآشوريين والكلدان نوعاً من الإدارة الذاتية. حكم الآشوريون منطقة حكاري ومناطق تياري وتخوما وأشيتا، وهم طبقة ثيوقراطية نصرانية، متكونة من (أبونا وكاشتياس)؛ وكان على رأس هذه الطبقة الثيوقراطية المار شمعون، الساكن في منطقة جولة مرك. علماً أنّ السلطة الدنيوية في هذه المنطقة كان من المفترض أن تكون لرؤساء العشائر الآشورية الذين يسمون بـ(الملوك).

وكان هؤلاء الملوك بمثابة الهيئة الإدارية الحكومية في المنطقة، إذ يقومون

بجمع الضرائب، وتنفيذ أوامر الدولة العثمانية، أو الأمير الكردي الحاكم في المنطقة[19].

شهدت بداية القرن التاسع عشر توسعاً كبيراً في نفوذ الحكومة البريطانية، داخل الدولة العثمانية. وجاء هذا التوسع كجزء من الصراع البريطاني ـ الروسي لحفظ توازن القوى في أوروبا. وإثر سلسلة من الحروب الروسية ـ العثمانية، توغلت القوات الروسية في المناطق المحاذية لكردستان تركيا، وتغلغلت في عمق كردستان إيران، وفي منطقة أذربيجان الغربية. وبدأ الروس يهدّدون المصالح البريطانية، في مضايق الدردنيل والبوسفور، والمصالح الاستعمارية لها في العراق والهند. لذلك أصبح دعم الدولة العثمانية من أجل الحفاظ على وحدة أراضيها، أحد أهم أركان السياسة البريطانية في الشرق. ونظراً لأهمية كردستان الاستراتيجية في الصراع الروسي البريطاني حاولت كلتا الدولتين إيجاد مواقع قدم لهما في المنطقة[20]. فحاول الروس التغلغل في المنطقة الكردية من خلال إيجاد صلات وثيقة مع الأرمن، وتبنّي الإنكليز بدورهم اليزيديين والآشوريين[21].

ترجع بدايات الصراع الكردي ـ الآشوري إلى بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وذلك حين أرسلت الدولة العثمانية الجنرال محمد باشا بيرقدار للقضاء على الإمارات الكردية، وبالتحديد حين جهّز والي كردستان جيشاً للقضاء على إمارة بهدينان الكردية، في عمادية (شمال العراق). وكان لأمراء بهدينان نفوذ واسع داخل كردستان كذلك، فهبت الإمارات الكردية ورؤساء العشائر لنجدة الأمير إسماعيل أمير العمادية، فطلب الأمير بدرخان والأمير نورالله بيك في حكاري من مارشمعون، باعتباره تابعاً إلى نفوذ أمير حكاري

---

(19) الشاوي، عبد العزيز. **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، الجزء الرابع، القاهرة: 1980، 1830-1834. وانظر:

Major Fredrick Millingen. *Wild Life Among the Kurds*. London. 1870, pp. 272.

(20) مظهر، كمال. **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**.

(21) Wigram and D. Lambeth. The Cradle of Mankind Life in Eastern Kurdistan London, pp. 144-148.

تجهيز جيش من القوات الآشورية لنجدة إمارة بهدينان ضدّ الدولة العثمانية، إلا أنّ مارشمعون كان واقعاً تحت تأثير مساعد القنصل البريطاني في الموصل المدعو رسام. وبما أنّ الحكومة البريطانية كانت تساند الدولة العثمانية للقضاء على الإمارات الكردية المستقلة، رفض مارشمعون أوامر أمير حكاري في إرسال قوات لمساندة القوات الكردية، وهذا ما أثار حفيظة الكرد ضدّ الآشوريين[22].

ومما زاد في حدّة الصراع بين الآشوريين والكرد وصول المنصرين الإنكليز والأمريكان إلى منطقة حكاري، ففي عام 1838م، وصل المنصر الإنكليزي المدعو مستر بيكن مع المنصرين الأمريكان، ودعا الآشوريين علناً إلى التمرد ضدّ من سمّوا بـ(الكرد المتعصبين). كما أدّى مساعد القنصل البريطاني (رسام) دوراً تحريضياً كبيراً، وذلك لدعواته المتكررة الدولة البريطانية للتدخل، وإعلان الحماية البريطانية على حكاري لحماية الآشوريين. كما أن ازدياد عدد المراكز التنصيرية أعطت الآشوريين وخاصة المارشمعون في عام 1841م نوعاً من الثقة، لأن يطلب الحماية البريطانية علناً.

كما شهدت الفترة 1841 ـ 1843م عدّة هجمات متبادلة بين الكرد وأنصار المارشمعون، أثارت هذه التصرفات المحرّضة الأمير بدرخان، ولكنه حاول، قبل اتخاذ أيّة إجراءات رادعة، استشارة والي أرضروم الذي كان يشرف إدارياً على حكاري وبوتان. وأبلغ الوالي المارشمعون بعدم التدخل في الشؤون السياسية الدنيوية التي لا تدخل ضمن صلاحياته، وترك الأمور الدنيوية لطبقة الملوك. إلا أنّ مارشمعون رفض أوامر والي أرضروم، واستمر في اتصالاته مع مساعد القنصل العام الإنكليزي في الموصل، كما استمر الآشوريون في التمرد على سلطات الأمير الحكاري. وفي 1843م حين كان المنصّر بادجر في منطقة تياري، وصل رسول من الأمير حكاري يطلب من المارشمعون، زيارته لبحث المسائل الخلافية، إلا أنّ ابن أخ مارشمعون قال بالحرف الواحد، وفي حضور

(22) Jwaideh *(Kurdish Nationalist Movement)* Syracuse Univ. 1960, pt. 1, p. 192-93.

مارشمعون، لرسول أمير حكاري: «نحن لسنا خاضعين لكم وإنّ ديارنا الآن هي ملك هذا الرجل» مشيراً إلى بادجر[23].

وبعد أن تبيّن هذا التمرد الصريح من جانب المارشمعون وأنصاره على سلطة حكاري، طلب أمير حكاري من الأمير بدرخان مساعدته للقضاء على التمرد الآشوري. فأرسل الأمير بدرخان أحد رجاله المدعو زينل بيك مع قوة عسكرية إلى أشيتا، فقامت قوات المارشمعون بمحاصرة القوة الكردية في القلعة الموجودة في المدينة، ودام الحصار عدّة أيام، وكاد المحاصرون داخل القلعة يموتون من الجوع[24]. لذلك شكّل الأمير بدرخان جيشاً كردياً مؤلفاً من 26,000 رجل، شاركت فيه قوات من كلّ الإمارات الكردية لتأديب مارشمعون المتمرد. ولكن الجيش الكردي كان تحت أوامر صارمة ألاّ يمس أيّ آشوري لا يقاوم، لذلك لم يتعرض الآشوريون الساكنون في منطقة تخوما لأيّ أذى لأنّ رؤساءهم الروحانيين والدنيويين رفضوا الانضمام لتمرد مارشمعون، وكافأهم الأمير بدرخان[25].

كانت الحكومة البريطانية على علم تام بالتمرد الآشوري والتخطيط له، وكذلك بالإجراءات التي اتخذها الأمير بدرخان لتأديب الآشوريين. لذلك حاولت الحكومة البريطانية الضغط على والي ولاية الموصل المدعو محمد باشا كريتلي، للدفاع عن الآشوريين، ولكن دون جدوى. كما ضغطت الحكومة البريطانية من خلال العقيد شيل ضابط الوحدة التجسسية في الشرق، على السلطات الإيرانية للحيلولة دون مساعدة الكرد في إيران الأمير بدرخان، في الهجوم على مواقع المتمردين الآشوريين. ولكن، لأسباب غير واضحة، لم يتدخل والي الموصل لصالح الآشوريين، فاستطاعت القوات الكردية دخول

(23) J. Joseph *The Nestorians and their Muslim Neighbours* (Princeton University, 1961) PP. 54-56.

(24) British Documents on Foreign Affairs. *Ottaman Epire* 1860-1880. P. 282; Enclosure. No. 169. August 2. 1844.

(25) Jwaideh *(Kurdish Nationalist Movement)* Syracuse Univ. 1960, pt. 1, p. 199-200.

معقل مارشمعون الذي هرب إلى الموصل، واحتمى بالقنصلية البريطانية هناك[26].

تتحدّث المصادر الغربية عن وقوع مجازر رهيبة في الأرواح والممتلكات بين الآشوريين، ويقدّر الباحث البريطاني هنري لايارد عدد القتلى بعشرة آلاف قتيل وجرح المئات[27].

وكما تحدّثت الرسائل القادمة من المنصرين الإنكليز والأمريكان عن حدوث حالات النهب والخراب في الكنائس والمزارع، وسبي النساء، وقتل الأطفال، والقساوسة، بيد من أسمتهم «الكرد المتعصبين»، في الوقت الذي حدّد الأمير بدرخان ضحايا الطرف الآشوري بألفي قتيل، فضلاً عن وقوع عدد مماثل من القتلى والجرحى في الجانب الكردي، إلاّ أنّ مارشمعون اعترف بوقوع خمسة آلاف قتيل وجريح في صفوف أنصاره[28].

في الوقت الذي لا يمكن أن نستبعد في الحروب القبلية كالتي دارت بين الكرد والآشوريين وقوع الكثير من الضحايا من الطرفين، وخاصة في الطرف الآشوري المنهزم، إلاّ أنّ رقم عشرة آلاف رقم مبالغ فيه كثيراً، ولأسباب سياسية، علماً أنّ عدد الآشوريين في المنطقة في تلك الفترة لم يتجاوز 60,000 نسمة، ودارت المعارك بأسلحة بدائية، وفي منطقة جبلية وعرة جداً، ولمدة لا تتجاوز شهراً. كما أنّ الآشوريين، كما أشرنا، كانوا منشقين على أنفسهم، ولم تحدث الحرب إلا في منطقة تياري الصغيرة. لذلك نميل إلى رأي الأمير بدرخان أنّ عدد القتلى والجرحى ينحصر بين 2,000 إلى 3,000، وإنما بالغ الإنكليز والمنصرون في ذكر عدد الضحايا من الآشوريين، لإثارة الرأي العام الأوروبي ضدّ الأمير بدرخان. وهذا ما حدث فعلاً، فقد تدخل ممثلو القوى

(26) British Documents on Foreign Affairs Ottoman Empire 1960-1880, pp. 271; *Vice Consul Rassam*. July 29, 1843; Sir Canningtin. No. 108. August 26. 1843.

(27) H. Layard. *Nineveh and its Remains*, pp. 156.

(28) British Documents on Foreign Affairs, *Ottoman Empire* 1860-1880, p. 282, Enclosure No. 169, August 2, 1844.

الأوروبية في استنبول لدى السلطان، وطلبوا منه التدخل لوقف المذابح ضدّ الآشوريين[29].

أرسلت الدولة العثمانية فورا وَفداً حكومياً بقيادة كامل باشا إلى الأمير بدرخان مطالبة إياه بوقف المعارك وتسليم الأسرى الآشوريين. ففي لقاء بينه وبين كامل باشا، دافع الأمير بدرخان عن موقفه، مؤكداً على أنّ الآشوريين هم الطرف المعتدي، بإيعاز من المنصرين ورسام، وأنّ حملته ضدّهم كانت حملة تأديبية، لاعتداءاتهم المتكررة على القرى الكردية المتاخمة للمناطق الآشورية. كما أحسن بدرخان معاملة الأسرى الآشوريين، وسلّمهم إلى كامل باشا، ما عدا بعضاً منهم ممن دخلوا الإسلام. وأقرّ رسام بحسن معاملة الأسرى التي أبداها بدرخان[30].

ورغم أنّ الأمير بدرخان قد طوى، من جانبه، صفحة الحرب؛ إلا أنّ الإنكليز استمروا من خلال جهود رسام والمنصرين في نشاطاتهم، لإثارة الفتنة بين الآشوريين والكرد، ولذلك فقد حصلت في تموز 1846، بعض المعارك في منطقة تخوما، بين أنصار مارشمعون الذي هرب مرة أخرى إلى الموصل محتمياً به، وبين قوات الحكومة الكردية. وضخّم المنصرون والقناصل الأوروبية، في المنطقة، الضحايا في الطرف الآشوري، وذلك لتشجيع حكوماتهم على الضغط على الدولة العثمانية، للتدخل لإنهاء حكم الأمير بدرخان؛ إذ أشارت الصحف الغربية إلى وقوع آلاف الضحايا في الجانب الآشوري؛ ولكن الوثائق البريطانية السرية التي نشرت حديثاً، تشير إلى حدوث خمسمائة إصابة، فقط، في الجانب الآشوري[31].

---

(29) British Documents on Foreign Affairs: *Ottoman Empire* 1860-1880, p. 227; Telegram No. 194. September 1, 1843.

(30) British Documents on Foreign Affairs: *Ottoman Empire* 1860-1880, pp. 279-280; Enclosure No. 169. August 2, 1844; Telegram No. 126-17. 1844. Sir Cannington.

(31) British Documents on Foreign Affairs: *Ottoman Empire* 1860-1880, p. 288; Mr. Wellesley No. January 1847.

دور الدولة العثمانية في الصراع

يميل معظم كتاب الكرد إلى الاعتقاد بأنّ الدولة العثمانية كانت متورطة مع الإنكليز في إثارة الآشوريين ضدّ الكرد؛ إلاّ أنّهم لا يقدمون دليلاً على ذلك من المصادر المكتوبة، أيام الصراع؛ وإنما يبنون اعتقاداتهم هذه، استناداً إلى ما ورد في كتاب (القضية الكردية) لمؤلفه بيلج شيركو (جلادت بدرخان)؛ (انظر: جليلي: من تاريخ الإمارات الكردية ص 31 ـ 130). ولا يستبعد الدكتور جويدة احتمال تورط الدولة العثمانية في الصراع الآشوري ـ الكردي، إلاّ أنّه أيضاً بدوره لا يستند إلى أيّة وثيقة تاريخية، وأنّه بنى اعتقاده بتورط الدولة العثمانية، على مجرد ظنّه أنّ الحكومة المركزية كانت تريد إضعاف الطرفين (الكردي والآشوري) من أجل تثبيت سيطرتها على المنطقة، وكان هناك اعتقاد راسخ في الأوساط الأوروبية، وخاصة عند الإنكليز، أنّ الدولة العثمانية متورطة في التآمر مع الكرد ضدّ الآشوريين. وقد أشار السفير البريطاني إلى تورط الدولة العثمانية مع الكرد في قمع الآشوريين. كما يعتقد المنصر الامريكي دكتور كرانت بتورط والي الموصل مع الكرد أثناء معارك 1843م بغلق حدود ولاية الموصل مع ولاية حكاري؛ الأمر الذي سهّل للكرد معاقبة أنصار مارشمعون[32].

ليس هناك في الوثائق البريطانية المنشورة أيّ دليل قاطع على وجود تواطؤ بين الكرد والدولة العثمانية، ويظهر أنّ الشكوك البريطانية في هذا الصدد كان مبعثها عدم اتخاذ الدولة العثمانية أيّ إجراء لإيقاف المعارك بين الآشوريين والكرد. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما مدى قدرة الدولة العثمانية على التأثير في أطراف الصراع؟

ليس هناك أيّ شكّ في أنّ الدولة العثمانية كانت مستاءة من الحرب الآشورية ـ الكردية، وذلك لأنّها كانت خائفة من تبعاتها. ففي حزيران 1844م، قال كامل باشا مبعوث السلطان إلى بوتان، للأمير بدرخان: إنّ استمرار الصراع سيعطي

(32) *The Missionary Herald XXIX. No.* 11, November 1843, pp. 435-37; British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1881, p. 273; Telegram. No. 208 October 1. 1843.

حجة للتدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. وقال مبعوث آخر من الدولة العثمانية للأمير بدرخان: «إذا لم تترك هؤلاء الآشوريين وحالهم، فإنّ بريطانيا ستطلب من الدولة العثمانية إما محاسبتك أو أن تترك الإنكليز يحاسبونك. اعلم أنّهم (الإنكليز) قادرون على الوصول إليك، لأنّهم سبق وأن حاربوا الصينيين الذين يعيشون خمسة آلاف ساعة بعيداً عن بريطانيا»[33].

لذلك لم يكن للدولة العثمانية أيّ دور في إثارة الصراع الكردي الآشوري، وكان للصراع جذور محلية، كما كان للمنصرين الإنكليز والأمريكان الذين كانوا يعملون بتوجيه من بريطانيا (وليس الدولة العثمانية) دورٌ مباشر في تفجير الصراع. ولكن لماذا حرّض الإنكليز الآشوريين على بدرخان؟ يعود ذلك إلى عدّة عوامل؛ وفي مقدمتها رغبة بريطانيا في القضاء على أيّة محاولة إقليمية رامية إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية. لأنّ الإنكليز كانوا خائفين من أن ذلك سيؤدي إلى تفكك الدولة العثمانية، التي كانت في تلك الفترة واقعة تحت تأثير النفوذ البريطاني المباشر. لذلك ساعدت بريطايا الدولة العثمانية في قمع حركة محمد علي باشا والي مصر، بالأسلوب نفسه الذي أجبر العثمانيين على شنّ حملة على الأمير بدرخان[34].

كان هناك اعتقاد عند الدوائر الرسمية الإنكليزية بأنّه من السهولة التعامل مع المسؤولين في استنبول وفرض الإرادة الغربية عليهم، إلاّ أنّ ذلك غير ممكن مع أمير كردي مستقل في منطقة جبلية محصنة. فكتب هنري ليارد تقريراً قال فيه إنّ القضاء على الإمارات الكردية المستقلة، سيساهم في جهود بريطانيا للتغلغل اقتصادياً وتجارياً في منطقة كردستان[35].

---

(33) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 279; Mr. Stevens, May 18. 1844; Enclosure No. 126, June 17, 1844, Sir Canning.

(34) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 279; Mr. Stevens, May 18. 1844; Enclosure No. 126, June 17, 1844, Sir Canning.

(35) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 290; Lord Crowley. No. 360. October 17, 1847. Memorandum on Kurdistan by H. Layard Enclosure.

ولكن هذا لا يعني أنّ الدولة العثمانية كانت غير راغبة ببسط سيطرتها على كردستان، وإنهاء حكومة الأمير بدرخان المستقلة، أو من استغلال الصراع الذي نشب بين الآشوريين والكرد لصالحها.

في الحقيقة إنّ حكومة كردستان المستقلة تحت قيادة الأمير بدرخان كانت تهدد الدولة العثمانية في الصميم.؛ إذ كانت قوات الفرسان المهمة التابعة للدولة العثمانية تستند بصورة أساسية إلى المقاتلين الكرد في منطقة حكاري وبوتان. وشكّلت العشائر الكردية الساكنة في هذه المنطقة زهاء 40 كتيبة من كتائب الفرسان التابعة للدولة العثمانية. وكان هناك عشرون كتيبة أخرى مؤلفة من أبناء العشائر الكردية في مناطق قبائل الحيدرانية، الجبرانية، ميران، دودري، كحان اتروشي وميللي. لذلك كانت كتائب الفرسان الكردية تشكل عماد القوة العثمانية، في مجابهة إيران وروسيا القيصرية[36]، ولكن لم تكن الدولة العثمانية هي المحرض الأساسي للصراع.

هجوم القوات العثمانية على إمارة بوتان

بعد بدء المعارك بين قوات الأمير بدرخان والقوات الآشورية المتمردة، وتناقل الأنباء التي تكلمت عن الفضائح والمذابح المزعومة ضدّ الآشوريين، ثارت ثائرة أوروبا، وطلب ممثلو القوى الأوروبية من الحكومة العثمانية التدخل الفوري؛ وإلا فإنّ مصالح الدولة العثمانية وعلاقاتها مع الغرب ستتعرض إلى الخطر الشديد. وتحركت الأساطيل الأوروبية تجاه المياه العثمانية، من أجل ممارسة الضغط على الدولة العثمانية لاتخاذ موقف ضدّ الأمير بدرخان لصالح الآشوريين. ففي 27/ 10/ 1846، طلبت الدولة العثمانية إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية، في استنبول، إبلاغ حكومته أنّ الدولة العثمانية عازمة على القضاء على دولة الأمير بدرخان الكردية، إلاّ أنّ طبيعة كردستان والظروف المناخية، ووجود زهاء 60 ألف مسلح كردي تحت إمرة الأمير بدرخان، أجبرت الحكومة العثمانية على تأجيل حملتها على كردستان إلى السنة القادمة،

(36) Sheikh Waheed. *The Kurds and Their Country*, (Lahore 1958), p. 144.

وذلك لتمكين الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحملة كردستان. قال الصدر الأعظم العثماني لممثل بريطانيا بأنّ حكومته قد أرسلت ناظم أفندي، أحد المسؤولين العثمانيين، إلى الأمير بدرخان وذلك لإقناعه بإيقاف المعارك فوراً[37].

ومنذ ربيع 1847م، بدأت الدولة العثمانية تأخذ استعداداتها لبدء العمليات العسكرية في كردستان، خاصة بعد أن رفض الأمير بدرخان تلبية دعوة السلطان بالسفر إلى استنبول، للتباحث في مسألة الحرب الكردية ـ الآشورية. قاد عثمان باشا، قائد قوات الأناضول الحملة بنفسه. وهاجم الجيش كردستان من ثلاث جبهات (من الشمال والجنوب والشرق)، وكان الجيش العثماني جيشاً جرّاراً، يشارك فيه خيرة قادته؛ أما الأمير بدرخان فقد أخذ استعداداته للدفاع عن كردستان، وكبّد القوات العثمانية في أرضرومية خسارة كبيرة. إلا أنّه سرعان ما علم أنّ الأمير يزدان شير قائد قواته وابن أخيه، قد انتقلا بمعظم قواتهما إلى جانب الدولة العثمانية، فأسرع بدرخان والقوات الكردية للدفاع عن جزيرة ابن عمر؛ ولكنه اضطر فيما بعد إلى أن ينسحب هو وقواته إلى قلعة أروخ. تقول المصادر الكردية: إنّ بدرخان قاوم القوات العثمانية لأشهر عدّة، إلاّ أنّ نفاد عتاده وانتشار الأمراض أجبراه على الاستسلام. وتؤكّد الوثائق البريطانية رأي المؤرخ التركي لطفي في أنّ أمد المعارك كان قصيراً وحاسماً، ولم يستغرق أكثر من شهر[38].

بعد أن استسلم الأمير بدرخان لقائد القوات العثمانية، التزم عثمان باشا بوعده فأكرمه، وأرسله مع أتباعه إلى استنبول. وبعد ذلك التقى السلطان، وسمح له الأخير بأن يصحب مائتين من أتباعه ويذهب للعيش في قبرص. ويقال: إنّ إكرام السلطان له في القصر أثار استياء الإنكليز، ودفع ذلك بعض

---

(37) British Documents on Foreign Affairs, *Ottoman Empire, 1860-1880*, pp. 259-284; Mr. Wellesley No. 101, October 27, 1846.

(38) British Documents on Foreign Affairs: Ottoman Empire 1860-1880, p. 360, October 17.

المسؤولين الإنكليز للاعتقاد بأنّ بدرخان والسلطان كانا متفقين من قبل على شنّ الحرب ضدّ الآشوريين[39].

وفي جزيرة قبرص أدّى الأمير بدرخان وأنصاره دوراً مهماً في القضاء على التمرد القبرصي المدعوم من بريطانيا واليونان، فأكرمه السلطان في 1856م، ومنحه لقب ميرميران (أمير الأمراء). وفي عام 1866م، سمحت له الدولة العثمانية بالعودة والسكن في دمشق حيث توفي في سنة 1870م، ودفن في مقبرة الصالحية (قرب دمشق) في نفس المقبرة التي يرقد فيها رفيقه في الجهاد السلطان صلاح الدين الأيوبي (انظر: سون، ص 129).

الخلاصة والدروس

1 ـ كانت حركة الأمير بدرخان ردّ فعل لمحاولات السلطة العثمانية المركزية القضاء على رغبة الكرد الاستمرار في إدارة شؤونهم الداخلية، ولم تكن حركة قومية، وفي ذلك عبرة للدول المتقاسمة لكردستان في الكف عن محاولة فرض المركزية الإدارية في كردستان.

2 ـ كان الأمير بدرخان شخصية إسلامية كردية متنورة، يريد بناء دولة تطبق فيها الشريعة الإسلامية، ويحتل فيها العلماء (المختصون في العلوم الشرعية) موقع القيادة. وهذا دليل آخر على مساهمة الإسلام والشخصيات الإسلامية في الدفاع عن المصالح الكردية.

3 ـ كانت حربه مع الآشوريين والمنصرين والإنكليز العامل الحاسم في القضاء على الدولة الكردية. ومما يؤسف له أنّ الآشوريين أدّوا الدور السلبي والحاسم نفسه في القضاء على حركة سمكو في كردستان ـ إيران، وحركة شيخ محمود وشيخ أحمد.

■ ■ ■

(39) E. B. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan, London*, p. 156; Layard Nineveh, pp. 188.

obeikandl.com

FO 195/228

إلى سعادة سفير حكومة بريطانيا العظمى/استنبول
تقرير حول زيارة بدرخان في مقره بالجزيرة:
10 تموز/1844

تركت وقت الغروب في يوم 25 حزيران سالكا الطريق البريدي العام، ووقفت فقط لتغير الحصان في سميل التي تبعد 12 ساعة عن الموصل. ووصلت الجزيرة بعد 32 ساعة من السير، وكان ذلك في مساء اليوم التالي. كانت الطريق في حالة ممتازة، وكنا نقطع 4 أميال في الساعة. وقد وقفت في محطات الاستراحة، وكنت آمل أن أستطيع القيام بإحصاء ـ خلال الطريق ـ عن عدد النصارى الذين تحولوا إلى عبيد، خاصة أثناء وجودي في مدينة الجزيرة. وفي مساء اليوم التالي تركت مدينة الجزيرة عابراً نهر دجلة في الضفة اليسرى، ودخلت المناطق الداخلية متوجها باتجاه الشرق. واصلنا السير مدة إحدى عشرة ساعة ونصف، وكنا نسير في وادٍ منخفض يرتوي من نهر رسول صو. كان عرض الوادي هنا 40 ذراعاً، وبعد أن عبرنا النهر واصلنا السير مدة ساعة أخرى باتجاه الشرق، وبعد هذا المسير بدأ اتجاه الوادي يتغير فجأة باتجاه الشمال، وكنا نسير وسط ممر ضيق له ضفاف مرتفعة بنحو 100 قدم، وبما أن هذه المنطقة هي بمثابة المفتاح إلى المنطقة التي يسيطر عليها بدرخان، دعني أعطي تفاصيل المنطقة التي استطعت رؤيتها جيداً بفضل نور القمر، وقد وصلنا إليها في الساعة العاشرة ليلاً.

ففي اليمين من الممر، يمكن مشاهدة قصر بدرخان المبني فوق قمة صخرية على مرتفع 50 قدماً، يهيمن القصر على جانبي الممر، ويبدو للناظر أن الرافدين الموجودين في الممر بين الجبلين يلتقيان في نهاية الممر. يقال إن القصر يتسع لما بين 900 و1000 شخص. يسكن المتسلِّم (منصب شبيه بمنصب متصرف، والمقصود هنا هو بدرخان ـ المؤلف) ومائة من المسلحين معه في القصر. يقع المدخل في الجانب الشمالي، وهناك ممر صخري وعر جداً، يكاد يكون من المستحيل السير عليه، وهو المؤدي إلى المدخل؛ إن هذا القصر يعود أصلاً للمير سيف الدين، ولكنه في الواقع يقع تحت سيطرة بدرخان، وكان حصناً منيعاً، وشكّل تحدياً كبيراً لقوات محمد رشيد باشا التي جاءت لإنهاء حكم الإمارات الكردية. حاول محمد رشيد باشا، مرتين، عبور الممر المؤدي إلى قصر بدرخان، ولكن دون جدوى؛ وتكبدت قواته خسارة كبيرة. وفي المرة الرابعة استطاعت قوات محمد رشيد باشا تجاوز الممر، ولكن بعد إسالة الكثير من الدماء، وقد أُجبر المير سيف الدين على الهروب إلى بغداد وبدرخان إلى الجبال المحيطة. علماً أن هناك سلسلة من الجبال الصخرية ذات الحافات الحادة التي تحيط بالقلعة من الخلف. وهناك نقطة بارزة في أحد هذه الحافات المرتفعة التي يحرسها دوماً رجال بدرخان،

ويستخدمونها لإعاقة طريق العدو بدفع الصخور الكبيرة باتجاه الممر. وفي الجانب الآخر من الممر هناك برج مراقبة بني على قمة جبلية، إذ يمكن للمرء، منه، مشاهدة مناطق كبيرة من مدينة الجزيرة وما حواليها؛ وبناء هذا البرج يمكّن الأمير بدرخان من مراقبة ما يدور حوله. وحالما تخرج من الممر، يبدأ الوادي بالتوسع تدريجياً، ويتحسن الطريق وتبدأ بعض التلال الصغيرة بالظهور، ومن ثم يأخذ الوادي منحنى باتجاه الشمال مؤدياً إلى دير غلة محل إقامة الأمير بدرخان الشتوي؛ ويقع قصر الأمير هنا في الجهة اليمنى من الوادي، وحيث يتسع الطريق هنا بحوالي 80 قدماً، ومن هناك توجهنا إلى القرية.

تسكن في القرية دير غلة، حسب ما قيل، 250 عائلة، 190 منها من الكرد والباقي من النصارى من الأرمن والسريان. ويقع قصر الأمير في مكان مرتفع نحو 100 قدم في الجانب الأيمن من النهر؛ والقصر مصنوع من الأحجار، وله منظر بهيج؛ ولكن حالما تدخل القصر تفتقد هذا الجمال. فعندما تدخل القصر ترى باحة، سعتها 80 قدماً مربعاً وغير نظيفة. هناك إسطبلات للحيوانات في الجهات الثلاث من القصر في الطابق الأرضي. بنى فوق الإسطبلات غرف للخدم وهناك غرفة كبيرة مطلة على النهر، وهي صالة لاستقبال ضيوف الأمير (سلامليك).. يقع الحرم (سكن أزواج الأمير وأهل بيته) في مكان مرتفع من باحة القصر. وهناك شرفة في الجزء الداخلي من القصر سعتها 15 قدماً، مبنية من الحجر والطين تحيط بالقصر من الداخل، بنيت بطريقة يمكن لحراس الأمير من حاملي البنادق استخدامها للدفاع عن القصر أثناء الهجوم.

على الرغم من أن الطريق إلى الجزيرة طريق حجري ووعر، إلا أنه ليس من المستحيل السير عليه بالعربات. رغم أن قصر الأمير بني بطريقة يمكن بها الدفاع عنه بالبنادق الا أنه غير مهيأ للدفاع عنه من المدافع؛ مع أنه ليس هناك مكان مرتفع يطل على القصر.

يقع قصر الأمير سيف الدين باتجاه 100 شمالاً وبني بطريقة مماثلة لقصر بدرخان. وهناك ثلاث بنايات حجرية قريبة بنيت لأقرباء الأمير، وبقية البيوت تعود للقرويين.. وكما في المناطق الأخرى الخاضعة لسلطة الأمير بدرخان يمكن ملاحظة الازدهار والأمان والسعادة في وجوه القرويين، وهذه صورة مخالفة للشقاء المنتشر في الموصل.

وفي الصباح الباكر من يوم 28 تركت دير غلة، وبدأت مسيرتي باتجاه المناطق الزراعية المنخفضة، على ضفاف نهر رسول صو وعبرت النهر في عدة مناطق. سرنا 9 ساعات وسط الغابات الكثيفة في الوديان الواقعة بين الجبال المرتفعة، واضطررنا طوال المدة إلى أن نبقى على ظهور الخيل، نظرا لوعورة المنطقة، وقطعنا فقط 15 ميلا، التي هي طول المسافة بين دير غلة وجبل ميرجانانداغ، حيث وجدنا معسكر الأمير بدرخان.

كان معسكر الأمير متكوناً من نحو مئة خيمة سوداء مقسمة إلى ثلاث مجموعات. وكان القسم الأمامي يسكنه أتباع الأمير وخدمه، أما القسم الواقع في الوسط فكان محل

سكنى بدرخان بيك والأمير سيف الدين، والقسم الأخير (الخلفي كان محل لسكن أزواج وأهل بيتهما (الأميرين). ففي هذا القسم كان هناك 10 إلى 20 خيمة. وهذا دليل على أن يكون أهل بيت الأمير كبيراً. وحال وصولي إلى المعسكر نـزلت من الحصان، ودخلت خيمة مخصصة له، جاء ديوان أفندي مبعوثاً من الأمير بدرخان، وأخبرني أن الأمير سيلتقي بي في الساعة التاسعة ليلاً.

وقد استقبلني في الموعد المحدد في خيمة صغيرة بيضاء، لها ستائر من القماش الأحمر، ومفروشة بسجاد مصنوع من الحرير العثماني. وحين كنت أدخل الخيمة من أحد الأبواب، دخلها الأمير بدرخان والأمير سيف الدين من باب آخر. والأمير بدرخان رجل وسيم، طوله ستة أقدام وأذناه بارزتان، ويملك شارباً خفيفاً، وليس عنده لحية. أما الأمير سيف الدين فقصير القامة، وله ملامح الشباب، يبدو في العشرين من عمره، مع أن عمره أكبر مما كان يبدو عليه.

ومن الجدير بالذكر أن الأمير سيف الدين قاد قبل 10 سنوات جيشاً لمقاومة قوات محمد رشيد باشا، الصدر الأعظم السابق. وكانت ملابس الأميرين جميلة، وتوحي للناظر بالغنى والوفرة التي كانت موجودة في الإمارة. ويرتدي الأمير بدرخان حزاماً غالياً، وكانت قبضة الخنجر الذي يحمله مرصعاً بالأحجار الثمينة. أثناء اللقاء وقف زهاء مئة من الحراس على باب الخيمة.

انتهى هذا اللقاء بالمجاملات والحديث عن المواضيع المختلفة، وفي اليوم التالي زارني الأمير، وحال جلوسه ألمحت إلى مسألة النصارى، ففي حديثه عن الموضوع أعطى لي تصوره التالي عن الأحداث المأساوية:

كان مار شمعون، سابقاً، الرئيس الروحي للنصارى السريان الخاضعين، لإمارة بوتان؛ ولم يكن له أي دور في الأمور الدنيوية للطائفة. علماً أن الدنيوية كانت بيد طائفة من الأشخاص الذين يُدعون هنا بـ«الملوك»، وكانوا على علاقة بي. وإذا وقع في السابق خلاف بين داخل الطائفة السريانية أو بين السريان، وأبناء القبائل الكردية الخاضعة لنا، كان يحسم بطريقة ودية، بدون تدخل أحد.

وكان الملوك يتعاونون مع قريبي نور الله بيك، ولم يكن بينه وبين الآشوريين خلاف. ولكن في السنتين الأخيرتين بدأ المار شمعون يتدخل في السياسة تدخّلاً قوياً ويحْبك المؤامرات ضد الأمير نور الله بيك، وحسب ما فهمنا أن المنصّر الأميريكي مستر جرانت هو الذي حرّض المار شمعون، وقام بتزويده بالمال لإثارة المشاكل، مع الإشارة إلى أن المنصّر المذكور قام بتشييد بناية كبيرة على مكان مرتفع في أشيتا؛ وفي هذه الأثناء دخل أنصار المار شمعون منطقتنا، وقتلوا اثنين من أفراد القبائل الكردية؛ وحسب العرف السائد في المنطقة، قمنا باعتقال وقتل المجرمين من السريان للثأر لدماء الكرديين، وبالمقابل قام السريان بقتل أربعة أشخاص آخرين، فقمت بشن حملة ثأرية عليهم، وقتل 8 من السريان.

وبينما كانت هذه الأحداث جارية جاءني نور الله بيك، رئيس منطقة حكاري، مطالبا مساعدتي لتأديب النصارى السريان، لقيامهم بالهجوم على عدة قرى كردية ونهبها في منطقة جولميرك؛ ولّبيتُ طلبه، وبعد إخضاع السريان المتمردين هناك، غادرت المنطقة تاركاً فصيلاً مسلحاً في آشيتا تحت إمرة زينل بيك، ولكن حال مغادرتنا المنطقة قام المسلحون السريان بمحاصرة الفصيل الكردي هناك، وقطعوا عنهم الماء والمؤن، لمدة 9 أيام. رغم أن زينل بيك قد استسلم، إلا أن العديد من رجاله قد قُتلوا؛ وبعد التزّود بالماء عاد زينل بيك إلى القلعة وأرسل إليّ مطالباً النجدة. بعثت قوة قوامها 26 ألف رجل لرفع الحصار عنهم، وتأديب السريان. لذلك كما ترى، فإن النصارى هم الذين سببوا هذه المأساة لأنفسهم، ببدئهم الحرب. فالجولة الأولى من الحرب لم تكن ذات أهمية، لأنني فقدت من الرجال والمؤن بقدر ما فقده السريان. وحدثت الجولة الثانية من الحرب نتيجة خيانتهم لزينل بيك. ففي هذه المرة، سمحت لبعض أفراد القبائل بقتل السريان ووقعت مذبحة، وفي الحقيقة لم يكن باستطاعتنا لجم غضب الجيش الذي أهينت كرامته وكبريائه.

أنا متأسف للقيام بالحملة التأديبية ضد النصارى، دون إشعار السلطة المركزية، ولم أتوقع تدخل الدول الأوروبية لصالحهم. وبما أن النصارى يشكلون منذ زمن عنصراً متمرداً على الدولة، فإنّ الحكومة المركزية اعتبرت مسؤولية إخضاعهم مسألة موكلة إلّي ضمن القانون. . .».

فلما انتهى بدرخان من حديثه، قلت له إن الأحداث الناجمة عن حملته على السريان، ولّدت حالة من القلق في الأوساط الأوروبية، خاصة بريطانيا؛ والحكومة البريطانية حريصة جدا على ضرورة إعادة جميع السريان إلى ديارهم. وقلت: «وقد زرت السلطان، وهو أيضا حريص على أن نحصل على دعمكم في هذا المجهود. . . إن الخطوة الأولى الضرورية، في هذا المجال، هي إطلاق سراح جميع الأسرى السريان. . .». رد بدرخان قائلاً: «إن كامل أفندي أخذ معه ما تبقى عندنا من الأسرى». قلت: «هذا ليس صحيحاً، وأنه ليس هناك أدنى شك في أنه لا يزال هناك حسب مصادرنا بعض الأسرى في الجزيرة». قال بدرخان: «إن ما تبقى من الأسرى قد اعتنقوا الإسلام». فرفضت ذلك قائلاً: «كتب الكثير من الأسرى نداءات تطالبنا للتدخل لإنقاذهم من الأسر، فلو كان اعتناق هؤلاء للإسلام طوعياً لما كتبوا لنا للتدخل لصالحهم. وإذا لم يعتنق هؤلاء الأسرى برضاهم، فلن يعدّوا مسلمين حقيقيين بحكم الدين والقانون».

وبعد نقاش مستفيض في المسألة جرى الاتفاق على السماح لي برؤية كل أسير سرياني اعتنق الإسلام، والمكوث عنده مدة ساعة وإذا أقر ـ أي أسير ـ أنه لا يزال مؤمناً بالنصرانية سآخذه معي، وإذا تبين أنه فعلاً اعتنق الإسلام سأتركه وشأنه. وقلت للأمير وفق معلوماتي لا يزال هناك 9 أو 10 أسرى من السريان عنده وعند الأمير سيف الدين.

ولكنه أضاف أن هؤلاء الأسرى حالياً مسلمون، وأنه لن يسمح لي بأخذهم. ثم أضاف ضاحكاً «لذلك وجدت أنه ليس هناك فائدة من الإصرار على هذا الطلب حالياً، ولكن قد نصل إلى نتائج إيجابية في المستقبل في حالة متابعة الموضوع». وقررت ترك الموضوع، والانتقال إلى موضوع آخر، وهي مسألة الأموال المنهوبة.

قلت ليس عندي أي شك في أن الأمير بدرخان سيقوم بتعويض السريان، حتى يستطيعوا بدء حياتهم من جديد. سألني عن نوع التعويض الذي كنت بصدده، فأجبت بأن السريان يطالبون بـ180 ألف رأس من الغنم، ومليون بياسترة (العملة العثمانية ـ المؤلف). كان رد الأمير هو أنه فعلاً قد نُهب عدد كبير من الأغنام، ولكن لم يكن بقدر العدد الذي ذكرته له. وقال ليس من المعقول أن يكون عند الطيارى (قبيلة سريانية ـ المؤلف) هذا العدد من الأغنام. ولكن مهما كان الأمر، قال الأمير: إن معظم الأغنام المنهوبة قد أكلها الجنود الذين كانوا جياعاً، ولم يكن عندهم شيءُ آخر، ليعيشوا عليه أثناء إقامتهم سبعة أشهر في بلاد السريان، لذلك فهو ليس في موقف يستطيع أن يعوض النصارى.

وفي إشارته إلى الأموال المسروقة، علّق الأمير قائلاً: «كيف يسمح المارشمعون لنفسه وهو رجل دين من أن يقوم بهذا التضخيم والمبالغة في تقدير الأموال الضائعة. وإن كل ما عثر عليه من الأموال كان أصلاً مخبوءاً في جرتين في بيت ملك إسماعيل، وقام الأمير بتوزيعه بين أتباعه المسلحين. جرىَ إعادة جزء من المجوهرات المسروقة من الكنيسة إلى قس في ديز، وأرسل حوالي 1000 مسلح من حاملي البندقية، وعدد من البغال، لإعادة المجوهرات المسروقة». قال الأمير: «إن نصيبه من الأسرى كان 230 أسيراً، وأعاد ما استطاع إعادته من الأسرى إلى ديز فوراً»، وصرخ الأمير بدرخان قائلاً إن النصارى يستطيعون إعادة قوتهم مثلما استطاع هو أن يعيد قوة إمارة بوتان، بعد الضربات المدّمرة التي لحقت به على يد محمد رشيد باشا... وقال الأمير: «إن القبائل الجبلية لها القدرة الفائقة على النهوض إثر الهزائم».

كما شكوت من تصرفات زينل بيك في أشيتا، في أثناء قيادته للجيش الكردي هناك، وكذلك من قيام الكرد بمصادرة أراضي السريان. أما بالنسبة لتصرفات زينل بيك فعلى الرغم من اتفاق الأمير بدرخان بأنها كانت خاطئة، وسببت ذلك طرده من المسؤولية، إلا أنه يعتقد بأن هناك الكثير من المبالغة في ذلك. كما رفض الأمير الادعاء القائل بمصادرة الكرد لأراضي السريان. وقال: إنه ليس من الصعوبة بالنسبة إليّ من أن أتأكد بنفسي، بزيارة المنطقة الجبلية، للوقوف على الحقيقة على أرض الواقع. وقال الأمير إنه يتحداني أن أجد أرضاً سريانية قد سرقها الكرد. ثم أضاف «وجد المارشمعون حليفاً قوياً (المقصود بريطانيا ـ المؤلف) لذلك يعتقد بأنه يكسب المزيد من خلال تضخيمه للأحداث». ويضيف الأمير بدرخان: «فمثلاً يقول المارشمعون بأن عدد القتلى هو 4000 شخص أو 5000 شخص، والحقيقة أن عدد القتلى لا يتجاوز 2000 قتيل».

قلت للأمير: إن هدف زيارتي هو أن أقوم بالمصالحة بينه وبين المارشمعون، وأبدى الأمير استعداده للصلح. وقال إنه مستعد أن يرسل بعض الهدايا إلى المارشمعون ليكسب قلبه. وأكد الأمير بدرخان بإصرار، أنه لا ينوي أبداً مضايقة السريان، ولن يدعم أمير حكاري ضد السريان ولو بمسلح واحد، وحاولت أن أعرف فيما إذا كان عند الأمير شعور بأن أمير حكاري ينوي الهجوم على السريان، وكان رد الأمير بأن ذلك الشعور احتمال وليس يقيناً، وعلق قائلاً: «إنه في حالة عودة السريان إلى مناطقهم سيقوم هو وكامل بيك بمصالحة حقيقية بينهم، وبين الأمير نور الله حكاري... وإن هذه المصالحة ستبنى على أسس وضعها الباب العالي، ويكون من الصعب أن يخترقه أي من الطرفين.

كما عرضتُ للأمير بدرخان الشكاوى التي سمعتها من النصارى، في أثناء وجودي في الجزيرة. وشملت تلك الشكاوى الإهانات المستمرة التي يتعرض لها النصارى، نحو قيام المسلمين برمي الحجارة على كنائسهم، وبيوت العبادة والمصلين، في أثناء أداء العبادات. وفي بعض الأحيان لم يستطع النصارى فتح كنائسهم مدة شهر، خوفاً من مضايقات المسلمين المستمرة لهم. نفى بدرخان أن يكون له علم بهذه المضايقات، ووعد باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقفها في المستقبل.

حمل الرجل الذي رافقني في السفر رسالة، من الحكومة في الموصل إلى بدرخان.

وقد أشرت، أيضاً، إلى مقتل الراهب السرياني في طور عابدين، وموقف بدرخان منه الذي اكسبه سخط الدول الأوروبية. وقال الأمير: «إنه سمع أوّل مرة بالجريمة لما كان في دياربكر»، وأضاف: «لو بقيت مدينة مديا ضمن المنطقة الواقعة تحت نفوذه، لقام بتنفيذ حكم العدالة ضد القاتل». وقال بدرخان: «إن القاتل في هذه الحالة كان سريانياً، وكان الرجل المذكور يعمل لصالح أقرباء رجل باسم صلاح، الذي كان في السابق الرئيس الدنيوي للسريان، وكان لصلاح نزاع مع الراهب المقتول، وسبب هذا النزاع هو إرسال صلاح إلى سجن دياربكر حيث مات هناك، وقام أقرباء صلاح بالانتقام من الراهب، وذلك بقتله». ولكن علمت من مصادر أخرى أن الأمير بدرخان هو الذي دبّر اغتيال الراهب، لأن الراهب المذكور كان ينوي الذهاب إلى دياربكر، وإعطاء تقرير عن حجم الأموال التي نهبها الأمير من أهالي مديا، وكان ذلك السفر مخطط له بمناسبة خروج مديا من سلطة الأمير بدرخان. إن وجود هذه الشبهة مسألة في غاية الأهمية، لأن الأمير بدرخان يهتم كثيرا بمسائل الأمن والاستقرار في الأراضي الخاضعة لسيطرته.

واشتكى الأمير بدرخان لي عن حرمانه مديا التي سبق أن منحت له في أثناء حركة التمرد التي قادها، والتي كلفته الكثير من الرجال. علماً أن بدرخان قد فقد مؤخراً سلطته حول مرزان وسعرت أيضا؛ ويعتقد بدرخان أن كامل أفندي الرجل المهذب والحكيم، هو الذى كان وراء كل هذه الخسائر التي لحقت به. يقول بدرخان: «إن كامل أفندي

وعده المساعدة على أن يكون رجلاً عظيماً في الإمبراطورية العثمانية، بدلاً من أن يفي بوعده حاول بكل السبل تقليص نفوذه»، ويضيف بدرخان: «أصبحت الآن فقط أميراً لبوتان» وإنه مقتنع بهذا، وإنه سعيدٌ «بما عنده فقط، لو عرفت الحكومة قيمة الخدمات التي قدمتها لها. فقبل أن تخضع كردستان لحكمي كانت الإدارة أسوأ ما فيها، ولكن الآن بإمكان المرء أن يسافر بكل أمان وثقة، وهو يحمل أكياساً من الذهب في يده.

إنني ملزم أيضاً بإرضاء رغبات الباشوات في بغداد وأرضروم وديار بكر، وإذا تقربت كثيرا إلى أحدهم سأكسب عداء الآخرين، يقولون إنني متمرد، وذلك لرفضي زيارة محمد باشا، والي الموصل الشرير، الذي أدّى دورا مهما في الإساءة لسمعتي عند السلطان. ولو قارنت وضع الناس الساكنين في إمارتي، بوضع الناس الساكنين تحت حكم الباشوات الآخرين في الموصل وديار بكر، لعرفت من هو الخادم الحقيقي للسلطان، أأنا أم الباشوات المذكورون؟».

اعترفت للأمير بأن هناك فعلا الأمان والاستقرار في إمارته، وذلك إنجاز مشرّف، وإن الوضع الاجتماعي للناس في إمارته جيد، قياساً إلى الآخرين، ويمكن لكل زائر أن يلمس ذلك.

وأضاف بدرخان: «كنت في السابق أدفع فقط 400 بياسترة ضريبة إلى والي ديار بكر عن إمارة بوتان. ولكن جرى إلحاق بوتان بولاية الموصل، وقام الوالى محمد باشا برفع كمية الضريبة أولاً إلى 500 بياسترة ثم 1000 بياسترة، ثم 1400 بياسترة. أدفع لهم حاليا 1000 بياسترة. أفرض على الناس ضريبة مقدارها 7٪ من قيمة المحصول السنوي التي نادراً ما تكون كافية لدفع الضريبة التي أدفعها لباشا الموصل. وقد تضرر المحصول الزراعي كثيراً هذا العام، نتيجة وباء الجراد الذي أدّى إلى انخفاض قيمة الضرائب التي تجمع في بوتان إلى الثلث. كما وجهت لي تهمة تشجيع الناس على الهروب من المناطق الخاضعة للباشوات الآخرين، والاستقرار في بوتان، هل هذه تهمة سيئة؟.

أمرني شريف باشا بإعادة 200 عائلة من أهالي زاخو، الذين هربوا قبل 3 أو 4 أشهر من ظلم الوالي محمد باشا في الموصل، واستقروا عندي. وطلبت منهم العودة إلى الموصل، ولكن حال وصولهم إلى هناك قرروا العودة من جديد، لأن شريف باشا طلب منهم أن يدفعوا له ضريبة أربع سنوات كانوا فيها عندي في بوتان. هل تعد هذه مسألة غريبة، وغير متوقعة، وما ذنبي في كل هذه الأمور؟. أنا متأكد أن الحكومة لا تعرف كل هذه الحقائق، ولكن ستعرفها يوما ما، وحينئذ سيكون عندهم موقف مني...».

وفي بداية الحديث قال بدرخان بيك: إنه لا يتكلم التركية، وتحدث معي من خلال مترجم، ولكن بعد أن بدأنا نخوض الحديث في المواضيع التي مرّ ذكرها، اندفع بدرخان وانسجم مع المواضيع، وبدأ يتكلم التركية، واستغنينا عن المترجم الذي لم يكن جيداً أساساً.

يبدو أن بدرخان غير متأكد من موقف الحكومة العثمانية عنه، أعتقد إذا قامت الحكومة العثمانية بممارسة بعض الضغط على الأمير بدرخان، فإنه سيضطر إلى أن يدفع التعويضات للسريان، وهو قد يضطر مثلاً إلى إطلاق سراح الأسرى الأربعة الذين يحتفظ بهم الآن بحجة اعتناقهم الإسلام. إن قبول الأمير بدرخان بفقدان سيطرته على مدياد وهيزان، على الرغم من تأييد أهالي هاتين المنطقتين له، واستعدادهم لمقاومة قوات السلطة المركزية، فيه دليل على أنّ الأمير بدرخان غير عازم عزماً قوياً على تحدي السلطة المركزية. ليس هناك أي شك في أن بدرخان رجل طموح وراغب بأن يحتفظ بنفوذه الحالي، على رؤساء الكرد، ولكن كل ما يرجوه حالياً هو أن يعطي له المسؤولون في السلطة المركزية بعض الاعتبار.

أما فيما يتعلق بالشؤون الأوروبية، فإن بدرخان جاهل كلياً بها؛ فسألني مثلاً عن أي الدولتين أقوى فرنسا أم بريطانيا؟ أي منهما لها علاقات أكثر ودية مع الدولة العثمانية؟ قاد بدرخان جيشاً كردياً في معركة نـزيب ضد إبراهيم باشا (ابن محمد علي باشا في مصر ـ المؤلف) التي انتهت بنتائج مؤسفة للدولة العثمانية. وهذا ما دفعه إلى أن ينظر إلى محمد علي باشا بكثير من الإعجاب. ويعرف بدرخان جيداً بأن القوات البريطانية هي التي هزمت قوات محمد علي باشا في سورية. لذلك ينظر الأمير بدرخان إلى بريطانيا بعين الاحترام والإعجاب، ويعتبر تدخل الحكومة البريطانية لصالح السريان خسارة سياسية كبيرة له.

اعتقد أنّ من الممكن أن نثق بوعود بدرخان بعدم القيام في المستقبل بالتعرض للسريان بسوء، ولكن على الأخير اتخاذ الحذر والحكمة للحيلولة دون القيام بأي عمل استفزازي من شأنه إثارة المشاعر الدينية عند المسلمين الكرد.

في خلال اليوم الذي كنت فيه في المعسكر عند بدرخان، لاحظت وصول العديد من المجموعات المسلحة إلى المعسكر، وحين سألت عنهم أخبرني أتباع بدرخان أن تلك القوات هي أصلاً من المعسكر، ولكنها كانت في إجازة. ولكن تبين لي فيما بعد أن الأمير قام بترتيب وصول هذه الجماعات إلى المعسكر، في أثناء وجودي هناك، من أجل إشعاري بقوته؛ إن هذه المشاهد شكّلت بالتأكيد عندي انطباعاً، ولكن لم يكن بقدر ما كان اندهاشاً بالمظاهر البدائية التي كانت ظاهرة على هذه القوات. ففي جانب من المعسكر ترى وقوف زهاء 300 مسلح بزي عسكري موحد، وكان الزي عبارة عن سترة غامقة وسروال أحمر وقمصانٍ ذات ذيول متدلية.

وفي الجانب الآخر يمكن مشاهدة قوة عسكرية أخرى مساوية في العدد، ولكنها كانت ترتدي سراويل زرقاء ذات أردان. وكان الجميع واقفين وواضعين أيديهم على خناجرهم التي كانت تحيط بقبضتها السبح الخاصة للذكر، لأن معظم جيش بدرخان يتكون من المتعصبين الإسلاميين الذين يتّبعون المذهب الشافعي. وفي تصور الشافعية أن أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى ليسوا أكثر إيماناً من الكفّار والمشركين إلا بقليل...

وإذا أراد احدٌ إتّباع المذاهب الأخرى، فعليه قبول عقاب الفلقة الصارمة، وذلك لتطهيرهم من الذنوب(*).

التقيت في اليوم المصادف 30/ 6/ 1844 ببدرخان، ووعدني وعوداً صارمة بأن لا يدع مجالاً لأحد لمضايقة النصارى في بوتان وحكاري والكنائس الواقعة في الجزيرة، كما وعد بإرسال الأسرى حالما وجدهم، وطلب مني بدرخان أن أزوره مرة أخرى، قبل مغادرة الدولة العثمانية؛ وبعد أن شكرته على حسن ضيافته لي، طلبت منه الرخصة لمغادرة معسكره، وقبل أن أغادر المعسكر رجعت إلى المخيم الخاص بي، وحال وصولي إلى هناك دخل علي رجل ووضع 10 آلف بياسترة قرب قدمي، وقال إن هذا هدية من الأمير لي. أعدت له الكيس المملوء بالمال، وتصور الرجل أنني أعارض قبوله، لأنه كان قليلا فأمر بزيادة المبلغ إلى 15 ألف بياسترة، وبعد ذلك تحدثت مع ديوان أفندي، فقلت له أرجو أن يبيّن لبدرخان أن طبيعة عملي تمنعني وبشدة من قبول الهدايا من هذا النوع، وآمل أن لا يعد ذلك إهانة له. ثم تركني ديوان أفندي للتحدث مع الأمير بدرخان، وعاد حاملاً اعتذار الأمير، وقال إنه عرض ذلك المبلغ عليه، لأنه أصبح إعطاء الهدية عرفاً في المنطقة، ولأن كل المسؤولين الذين يزورونه من استنبول يقبلون الهدايا من النوع الذي قدمه لي... وبينما كنت لا أزال في المعسكر، أهداني الأمير بدرخان حصاناً كردياً فقبلت ذلك، على أمل بيعه وخصم المبالغ التي صرفتها لشراء بعض الهدايا لبدرخان وحرمه، لأن ذلك يعد عرف المنطقة.

عدت إلى مدينة جزيرة بالطريق نفسه، وعلمت هناك، من المصادر السريانية، أنه لا يزال هناك 29 رجلاً وامرأة سريانية في الأسر. فطلبت من المتسلم (المسؤول الحكومي العثماني ـ المؤلف) أن يجلب لي هؤلاء الأسرى، وبعد فترة جاءوا بهم. كان الأسرى يسكنون في 25 بيتاً مختلفاً. فكان أحدهم في بيت إسماعيل باشا الآميدي واثنان في بيت التسلّم، واثنان في بيت القاضي، وجرى توزيع الآخرين على بيوت الملالي على أساس أسير واحد لكل ملا؛ ولذلك كان الأسرى في بيوت أعيان المدينة. كان اثنان من الأسرى طفلين، قالا لي: إنهما أصبحا مسلمين، وقررت على م أن اقبل شهادتهما وان اتركهما، وقلت للمتسلم أن يهتم بهما، لأنه قد يطالَب بإعادتهما في المستقبل. وكان 27 من الأسرى نساء وأولاداً وبنات، وقالوا: إنهم نصارى وجرى تسليمهم لي فأخذتهم مستقلين بقاربين مصنوعين من الجلد، وغادرنا الجزيرة عبر نهر دجلة باتجاه الموصل، حيث وصلنا إليها في الرابع من شهر تموز.

ا.ر. دبليو. ستيفن

نائب القنصل في الموصل

(*) هذا التصور وهمي، وهو نابع من خيال قائله - المؤلّف.

Irade Mesail-l Muhimme 1266

24/مارس/1847

عطوفة سيدي،

عقد مجلس الوكلاء الخاص اجتماعه يوم الخميس، إذ اطلّع على الرسالة الواردة من الباشا والي أرضروم عن أحوال وان، وعلى الرسالة الواردة من الباشا والي ديار بكر عن بدر خان بك. وجاء في رسالة والي أرضروم أنه على نحو ما أخبر به سابقاً، فإنه أرسل الفرمان العالي بالصفح عن أهالي وان، مع شريف آغا، وهو من وجوه وان. ولدى وصول الآغا المذكور إلى هناك، وجد تعاملاً حسناً في البداية من خان محمود، لكنه بعد ذلك أوضح أنه أعطى العهد وأقسم اليمين لدى بدرخان بألا يتصرف خلافه، وأنه سيستأذن من المذكور في كيفية التصرف. وفيما عدا تيمور زاده فإن الأهالي المذكورين أعربوا عن شكرهم للعفو والصفح العالي. حتى إنه قال لهم: إنه لن يتبع المذكور، مما حداهم على أن يبلغوا محمود خان بذلك، فأرسل عدداً من الأكراد والفرسان والمشاة فهاجموا منزل شريف آغا، فأضطر للفرار إلى أرضروم. وبالأمس أرسل خان محمود أخاه، مع مجموعة من البغاة إلى ناحية أخلاط، فأخرج رشيد بك الذي هو قريب لشريف آغا من قرية فربوح، كما أبلغه بأنه سيشن هجوماً على بدليس، مما حدا قائمقام العساكر النظامية في القضاء المذكور، محمد بك على اصطحاب ستة طوابير من العساكر النظامية وقطعة مدفع والتوجه إلى القرية المذكورة. فأضطر ألف من الأكراد الذين لم يقدروا على المقاومة إلى إخلاء القرية والفرار.

ونظراً لحلول وقت إخراج العساكر النظامية السلطانية المحتشدة في جهات موش، فقد أرسلت ثلاث طوابير مرتين. ومع أنه جرى التنبيه بتجنب القيام بهجمات ضد خان محمود، وضد جهات وان، فإن الفريق أحمد باشا قائد العساكر السلطانية في موش رأى عدم التسامح تجاه ما يقوم به خان محمود المذكور من أعمال الفساد والفتنة، مع وجود كل هذه القوات العسكرية، وأن خان محمود لن يستطيع مقاومة الجيش، فلا سبيل أمامه، والحالة هذه، إلا أن يلوذ بالفرار، ويتجه نحو وان للاحتماء بقلعتها، وأن من المناسب قطع الطريق على خان محمود، بتفريق جمعه والعمل على استتباب الأمن في وان؛ فتحرك الفريق المذكور نحو موش.

ومع أنه كتب إلى دولة الباشا مشير إلى الجيش الهمايوني بالإذن له بالعمل على هذا النحو، لكن الرد من هذه الجهة كان بمثابة التوصية. فالمعاملة التي لقيها شريف آغا المذكور تؤكد سوء الحالة الأمنية هناك، فكان من المهم واللازم فرض النظام هناك. ولكن تقرر تأجيل هذه العملية إلى ما بعد الحصول على النتيجة المطلوبة في موضوع بدرخان بك، على النحو الوارد في المناقشات السابقة والإرادة السنية المتعلقة بها. فلم يبق ما يجب عمله إلا أن توجه العساكر النظامية السلطانية، صوب القرية المذكورة،

كضرورة من جهة الحفاظ على البلاد. وإذا كان هناك بعض البغاة الذين حادوا عن جادة الصواب، فالذي يبدو للعيان هو أن المصير الذي ينتظرهم سيكون الخسران المبين بمنّته تعالى وبعزم حضرة مولانا السلطان. أما فيما يتعلق بموضوع مهمة الفريق المشار إليه المعين قائداً على جهات موش في تأديب خان محمود والتنكيل به، فإن القائد الذي له التصرف المطلق في القيام بالعمليات العسكرية، في هذا الموضوع، هو مشير الجيش الهمايوني، فالتدخل فيما يعد له هذا المشير، سيؤدي إلى تشتت العمل.

ونظراً لأن العمليات العسكرية التي ستقوم بها الفرقة الموجودة بجهات وان، والتي ستتحدد على وفق المعلومات الحربية والمكانية لدى المشير المذكور، فقد رأى المجلس أنه من المناسب إبلاغه بآراء الوالي وأفكاره المشار إليها، واستخراج صورة من الرسائل المذكورة إليه، كي يتصرف على النحو المطلوب، والكتابة إلى ذلك الوالي في ضوء ذلك. كما أن مفاد رسالة والي دياربكر المشار إليها هو أنه كتب ورقة لمشايخ الخالدية الذين يثق بهم بدرخان بك بطلب إجراء النصيحة، فكان جوابهم أن الأمير المذكور إذا لم يبادر إلى طلب العفو والصفح فإنهم ومؤيديهم من الأهالي سيصرفون وجوههم عنه، وأن كلامهم له كان مؤثراً. فما ذكره المشار إليه وما وصل من استخبارات تدل على أن الفرقة دبت بين المذكور وأعوانه؛ وهذا من آثار النجاح والتوفيق لحضرة مولانا السلطان.

وبناءً على ما تقدم، فقد رأى المجلس تكرار الكتابة إليه، وطلب استجابته لعفو السلطان. وجرى رفع الرسالة المذكورة للمقام العالي. وعقب ذلك وردت رسالة من عطوفة والي بغداد، جاء فيها أن طائفة الأكراد يرتبطون ببعضهم ارتباطاً معنوياً، وأن جهات بغداد مليئة بالأكراد، فإذا تحرك هؤلاء الأكراد، في خلال العملية العسكرية المزمع القيام بها ضد الأمير المذكور، فيرى إرسال قوة كافية من العساكر النظامية إلى جهات أربيل لإبقائهم تحت القوة الجبرية.

ويقدر المجلس ما جاء في هذه الرسالة التي تضمنت بعض الملاحظات المتعلقة بإنهاء الدافع وراء مشكلة الأمير المذكور، فضلاً عن اشتمالها على الغيرة والوفاء للسلطنة. ولكن نظراً لجهة الاختصاص فقد تقرر إرسال صورة من هذه الرسالة إليكم، كذلك إلى مشير الجيش الهمايوني المذكور، وكذلك إرسال جواب شكر للوالي المشار إليه. وقد أعدت هذه التذكرة لبيان إجراء اللازم على النحو الذي يراه المشير المذكور. كما سيصار إلى تنفيذ المنطوق السامي الذي يصدر في هذا الشأن.

■ ■ ■

معروض إلى المقام العالي 9 جمادى الثانية سنة 63 / 24 مارس 1847
من العلماء والصلحاء والأئمة والخطباء والوجوه والأعوان
والأهالي والرعايا بمدينة وان المحروسة.

غني عن البيان أن القهر والظلم والتعدي التي تعرضنا له نحن العبيد الفقراء لم يبق لدينا ما نستطيع تقديمه وإعطاءه للخزينة الجليلة، ولن نتمكن من أداء ما تعهدنا به. وعدم القيام بإيفاء تعهدنا لم يحملوه على كوننا فقراء ومعدمين، بل نسبوه إلى العصيان أعاذنا الله منه، فكل مأمور يأتي إلينا يقوم بتخويفنا، ثم بتهديدنا بأنه سيضرب رقابنا ورقاب أهلنا وعيالنا بسيف السلطان، ونهب كل ما لدينا. مما زاد الخوف والرعب لدى هؤلاء الأهالي الفقراء. ولتحسين واردات الولاية المذكورة أرسل قائمقام موش عطوفة شريف بك، وهو من أمراء المدينة وأسرها الشريفة، دولة الدفتردار أفندي ووكّله وكالة مطلقة، فعاملنا معاملة طيبة ومشفقة، ونحن نثق بالأمير المذكور، فهو رجل مجرّب يعرف أحوال هذه المنطقة.

ولم يستطع الأهالي أن يقولوا له إن الفقر بلغ منا مبلغه بحيث إننا لن نقدر على أداء خمسين ألف قرش في العام، بل تعهدوا بدفع مبلغ ثلاثمائة ألف قرش على شكل أقساط، اعتباراً من شهر تشرين الثاني من عام اثنين وستين عن وان نفسها، وأقضيتها، والنواحي التي يديرها خان محمود بك، عدا بدل التمتعات الميرية. ليكون الدفع على قسطين، ونرفع إلى مقامكم هذين المعروضين رجاء عدم تكليفنا بتكاليف أخرى.

(توقيعات عدد كبير من الأهالي والوجوه والعلماء)

■ ■ ■

Lrade Mesail - 1 Muhimme 1266

إلى مقام الصدارة السامية.

(28 مارس 1847)

من الواضح والمعلوم أن في حال التنفيذ الصحيح للتدابير المقررة لإزالة مشكلة سيّئ الصيت بدرخان بك، بقوة حضرة مولانا السلطان، لن يقدر الأمير المذكور على المقاومة، وسيضطر إلى طلب الأمان من الدولة العلّية، أو الفرار إلى إيران. لكن الأغلب في هذه الأمور أخذ جانب الحيطة. ذلك أن هناك طريقة أخرى لإزالة هذه المشكلة، بعون الله تعالى. فلا داعي للبيان لدى مقامكم العالي أن طائفة الأكراد تتشكل من القبائل المتنوعة، والمحل الذي يوجد فيه الأمير المذكور بتمامه وثلثي مناطق العراق إذا تطلب تقسيم صنوف أهاليه هم من الطائفة المذكورة.

وليس ببعيد عن الملاحظة أن العلاقة العرقية فيما بينهم تجعلهم مثل الجسد

الواحد، إذا تعرض جزء منه لشيء تداعت له سائر الأجزاء الأخرى، فيتحدون مادياً ومعنوياً. حتى إننا إذا وضعنا أحمد باشا السليماني ورسول باشا الراوندوزي في قدر واحد وسلقاً بالماء المغلي فترة طويلة، فمن المحال أن يمتزجا. لكنهما ما أن علما بتوجهي إلى السليمانية في العام الماضي، حتى انقلب الشقاق والخلاف بينهما إلى وفاق واتفاق. ثبت ذلك من أقوال أناس يعدّون من المقربين عند هذين الرجلين، ومن المطلعين على أسرارهما. فعلى نحو ما ذكرت، أعلاه، فإن أطراف بغداد تعجّ بالأكراد، وعلى الأخص فإن ألوية السليمانية وكوى وحرير وراوندوز دخلت ضمن دائرة الطاعة منذ وقت قريب، والخبيث رسول باشا، المتنفذ السابق في راوندوز، ينتقل في تلك الجهات، وسعدون شيخ العبيد وصفوف شيخ جربه السابق ليسا ضمن دائرة الطاعة، ويضيّقان على أطراف بغداد والموصل، وبينهما وبين الأمير المذكور تفاهم واتحاد. وفي المنطقة قوة كافية من العساكر، فإذا تمردا بتحريض من الأمير المذكور، طالتهم يد التأديب والتنكيل؛ وبذلك أمكن قطع الطريق عليهما، ومنعهما من دعم الأمير المذكور، من جهة، وتخفيف العبء على العملية العسكرية التي يزمع جيش الأناضول الهمايوني القيام بها، من جهة أخرى.

ويمكن توجيه قسم من القوات النظامية الموجودة عندي إلى الأماكن اللازمة؛ ومن اللازم توجيه بعض من هذه القوات إلى أربيل، وهي إحدى أقضية بغداد، وعلى مسافة اثنتي عشرة ساعة من الموصل؛ ثم إن الأمير المذكور، مهما جمع من القوات فلن يقدر على المقاومة أمام العساكر السلطانية بعون الباري، والقوة القاهرة لحضرة مولانا السلطان؛ ثبت ذلك بالتجربة أيام المرحوم رشيد باشا. خاصة، وأنه يعلم علم اليقين بأنه سيهزم أمام طابورين من العساكر إذا كانت الأرض سهلة؛ لذلك فسينسحب إلى الجبال الوعرة عندما يرى اقتراب القوات منه.

وحتى لو تمكّن من جمع مزيد من الأكراد حوله، فسيضطر بعضهم إلى النزول من الجبال، لجمع محاصيلهم أو لرؤية أولادهم وعيالهم. والأفضل من سوق العساكر دفعة واحدة نحوهم، هو السيطرة على القرى والقصبات والمعابر والممرات وإبقاؤهم في الجبال محصورين، فلن يستطيعوا بطبعهم البقاء هناك فترة طويلة، فينزل بعضهم طالباً الأمان والبعض الآخر يتفرق إلى أماكن أخرى؛ كما لن يبقى أمام الأمير المذكور إلا طلب الأمان أو الفرار، فتتحقق المصلحة بكل سهولة. وبعد ذلك يمكن تعيين متسلّمين للأماكن التي كانت تحت سيطرة الأمير المذكور، شرط إقامة القوة الكافية من العساكر في الأماكن اللازمة لضمان عمل البريد، والمحافظة على أبناء السبيل.

رجاء الإطلاع. والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

13 جمادى الثانية سنة 63

والي بغداد